



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 3 أيلول/سبتمبر 2013، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من يوم 4 أيلول/سبتمبر 2013 بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2013/35*

Original: English

تقرير يقول: خسائر الأرض الفلسطينية المحتلة تُقدَّر بمبلغ 300 مليون دولار في العام الواحد في هيئة إيرادات عامة "تتسرب" إلى إسرائيل

النمو الاقتصادي في عام 2012 يُوصَف بأنه خادع؛ أما التنمية المستدامة فتتوقف على انتهاء الاحتلال

جنيف في 3 أيلول/سبتمبر 2013 - جاء في [تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني](#) أن الأرض الفلسطينية المحتلة تخسر، حسب التقديرات الأولية، نحو 300 مليون دولار سنوياً في صورة "تسرب" للإيرادات الجمركية وضرائب المشتريات وضرائب القيمة المضافة التي لا تقوم إسرائيل بتحويلها إلى الخزنة الفلسطينية. وهذا التقرير، الذي نُشر اليوم، يصدر مرة كل عام من أجل عرضه على مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة. وكما حدث في السنوات السابقة، سيعقد المجلس في أيلول/سبتمبر دورته السنوية التي تستمر أسبوعين. وقبل نهاية العام، ستقوم وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابعة للأونكتاد، بإصدار تقييم متعمق لمسألة تسرب الإيرادات الفلسطينية.

ويركز تقرير الأونكتاد فقط على التسرب الضريبي من الإيرادات المفقودة من الضرائب التي تُجى على الواردات المباشرة وغير المباشرة ومن السلع المهيّنة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من إسرائيل أو عبرها. ووفقاً لبروتوكول العلاقات الاقتصادية، أو بروتوكول باريس، الذي وقّعت عليه في عام 1994 إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يُفترض أن تحوّل إلى السلطة الفلسطينية الإيرادات المستمرة من الضرائب على الواردات المباشرة وغير المباشرة. ويقول التقرير إن الضرائب المقدّرة غير المسدّدة عن السلع المهيّنة التي تأتي من إسرائيل تمثل 17 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية الفلسطينية، أي نحو 305 ملايين دولار في عام 2012، وهو ما يكفي لتغطية نسبة 18 في المائة من فاتورة الأجور التي تدفعها السلطة الفلسطينية.

وإذا أمكن تقليص هذا "التسرب" وأمكن تحويل الأموال من الخزنة الإسرائيلية إلى الخزنة الفلسطينية، فإن الزيادة الناتجة عن ذلك في الإيرادات من شأنها منح السلطة الفلسطينية حيزاً أكبر للسياسة المالية والمساعدة على التوسع في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. وعندئذٍ، حسبما جاء في التقرير، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 4 في المائة وستزداد العمالة بمقدار 10 000 فرصة عمل في السنة.

يبد أن التقرير يشدد على أن هذه الخسارة المالية تعود إلى مصدر واحد فقط ولا تشمل تسرب الإيرادات من كثير من المصادر الأخرى، بما في ذلك الضرائب التي تجبها إسرائيل على مداخل الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات؛ وخسائر إيرادات سك العملة الناتجة عن استخدام العملة الإسرائيلية (الشيكل) في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وخسائر الإيرادات المترتبة عن التصريح بسعر دون السعر الحقيقي في الفواتير بسبب عدم وجود سيطرة فلسطينية على الحدود وعدم إمكانية الحصول على البيانات التجارية السليمة؛ وخسائر الإيرادات المتصلة بعدم وجود سيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية؛ وخسائر الموارد المالية المتصلة بالسلع والخدمات المستوردة عن طريق القطاع العام الفلسطيني (النفط، والطاقة، والمياه)؛ والخسائر الضريبية الناتجة عن انكماش القاعدة الضريبية الناجم عن تقويض القاعدة الإنتاجية وفقدان الموارد الطبيعية لصالح الاحتلال.

ويقدر التقرير أن نسبة 39 في المائة من الواردات الفلسطينية من إسرائيل تعود في منشئها إلى بلدان ثالثة، ويجري التخليص عليها باعتبارها واردات إسرائيلية قبل بيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة كما لو كانت قد أنتجت في إسرائيل. وتقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل إيرادات من هذه "الواردات غير المباشرة" ولكن لا تُحوّل هذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية. ويشكل التهريب مصدراً آخر لفقدان إيرادات ضريبية كبيرة. ففي الحالات التي تُنتج فيها السلع المهيّزة في إسرائيل، فإن السلطة الفلسطينية تخسر ضريبة القيمة المضافة والإيرادات المتأتية من ضرائب المشتريات. بيد أنه في الحالات التي تُنتج فيها السلع في بلدان ثالثة، تسرب أيضاً إيرادات التعريف الجمركية إلى إسرائيل إلى جانب ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات. ومن الصعب تقدير قيمة السلع المهيّزة من إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن جاء في التقرير أنها قد تتراوح بين 25 و35 في المائة من الواردات الكلية للأرض الفلسطينية المحتلة.

ويقدم التقرير توصيات من أجل خفض تسرب الموارد الضريبية. وتشمل هذه التوصيات اقتراح إجراء تغييرات في بروتوكول باريس لكي يصبح إطاراً أكثر توازناً "بما يتفق مع احتياجات السيادة الفلسطينية إلى الاستقلال الاقتصادي والمالي والاستقلال في مجال السياسات". ويوصي التقرير أيضاً بأن يكون للسلطة الفلسطينية إمكانية الوصول الكامل إلى جميع البيانات المتعلقة بالواردات المحلوبة من إسرائيل أو عبرها عندما تكون الوجهة النهائية للسلع هي الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأن تُلغى القيود الزمنية الحالية التي تحول دون أن تطالب السلطة الفلسطينية بالإيرادات المستحقة؛ وبإنهاء التبعية الفلسطينية لإسرائيل عن طريق إلغاء الحواجز التي تعترض التجارة مع البلدان الأخرى غير إسرائيل؛ وأن يُسمح للوسطاء الجمركيين الفلسطينيين بالوصول إلى الموانئ ونقاط العبور الإسرائيلية لكي يتمكنوا من رصد الإجراءات الجمركية؛ وأن تُزوّد السلطة الفلسطينية بما تحتاج إليه من الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتعزيز قدرتها على إدارة الجمارك.

الاحتلال عامل مبطّن للتنمية

ذكرت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الأرض المحتلة قد بلغ 6 في المائة في عام 2012، هابطاً بذلك من المعدلات المكوّنة من رقمين في فترة السنتين السابقة. وما زالت الكوابح في كلا جانبي العرض والطلب من الاقتصاد تتراكم. فالطلب الكلي تقيدته الأزمة المالية وانخفاض تدفقات المعونة وعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار وعلى توليد فرص العمل. أما جانب العرض فينبطه الحصار المفروض على غزة والقيود المفروضة على التنقل وعملية بناء الجدار العازل في الضفة الغربية كما تنبّطه عزلة الاقتصاد بأكمله عن الأسواق الإقليمية والدولية. ويذكر التقرير أن تكاليف الإنتاج المرتفعة المترتبة على ذلك تشل القدرة على المنافسة.

وفي السنوات السابقة، أدى الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى حجب تأثير التدابير التي فرضها الاحتلال. بيد أنه مع انخفاض هذا الدعم ومع الأزمة المالية الناجمة عن هذا الانخفاض، بدأ يزيد وضوح التأثير الحاد للاحتلال على الشعب الفلسطيني وعلى اقتصاده كما جاء في الدراسة. وكان هذا التأثير الاقتصادي أوضح ما يكون في غزة حيث هبط النمو من نسبة 21 في المائة في عام 2011 إلى 6.6 في المائة في عام 2012. وقد تركز الانخفاض في قطاع الزراعة وصيد الأسماك في غزة إذ تأثر هذا القطاع مباشرة بالعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

وذكر التقرير أن البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد زادت بنسبة 1 في المائة لتصل إلى 27 في المائة في عام 2012. وكان معدل البطالة لدى الشباب يبلغ 50 في المائة تقريباً. أما معدل الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2011 فقد كان 26 في المائة: 18 في المائة في الضفة الغربية و30 في المائة في قطاع غزة. وتسوق الدراسة حجة مفادها أن المساعدات الاجتماعية المقدمة من السلطة الفلسطينية قد حالت دون أن يكون هذا المعدل أعلى بنسبة 18 في المائة، ولكن هبوط الدعم المقدم في عام 2012 من الجهات المانحة قد حدّ من قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق تدابير للحفز المالي. وتواجه السلطة الفلسطينية متأخرات متراكمة مستحقة للمصارف المحلية، وتمثل الآن القروض التي تدين بها السلطة الفلسطينية لهذه المؤسسات 68 في المائة من إيرادات السلطة الفلسطينية.

ويسوق التقرير حجة مفادها أن الموارد البشرية للأرض الفلسطينية المحتلة تتأثر كثيراً سلباً بعمليات الإغلاقات الإسرائيلية التي تعرقل قدرة العمال على العثور على عمل، وتخفّض الانتظام في المدارس، وتنشئ ضغوطاً تؤدي إلى عمل الأطفال.

ويشير التقرير إلى أن إسرائيل، منذ عام 1967، قد أنشأت 150 مستوطنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تعرقل بفعل ما يُقدَّر بـ 540 نقطة تفتيش داخلية وحواجز طرق وعقبات مادية أخرى، مما يفصل المجتمعات الفلسطينية عن الأسواق الدولية والمحلية. ونتيجةً لذلك، تفقد المنتجات الفلسطينية القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ويميل النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن يكون أكثر توجهاً نحو قطاع الخدمات مع حدوث تدهور في الزراعة والتصنيع.

وتؤدي القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الناس والبضائع في الأرض الفلسطينية المحتلة وحولها إلى جعل التجارة الفلسطينية شديدة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وجاء في التقرير أن هذا يقوي اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل ويشكل العامل الرئيسي وراء العجز التجاري الفلسطيني المزمّن الذي ازداد في عام 2012 من نسبة 44 في المائة إلى نسبة 47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

في الفترة 2012-2013، واصل الأونكتاد العمل المهادف إلى تعزيز القدرة المؤسسية للقطاع الخاص الفلسطيني عن طريق القيام بمشروع عنوانه "تنمية القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية". والهدف من هذا المشروع هو بناء القاعدة المعرفية للشاحنين الفلسطينيين (بما يشمل المصدرين والمستوردين) عن طريق تدعيم القدرة المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني، وعن طريق زيادة الوعي لدى الشاحنين الفلسطينيين بأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة، وعن طريق بناء القدرات المحلية على تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد دعم عملية إدارة الجمارك الفلسطينية في عام 2012، وحافظ على الاتصال الوثيق مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة. وخلال عام 2012، قام الأونكتاد بتدريب موظفين فنيين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والسلطة الفلسطينية على التنبؤ الاقتصادي، وعلى تقييم البيانات الاجتماعية - الاقتصادية وتفسيرها، وتقييم السياسات البديلة. وقام الأونكتاد أيضاً بتدريب موظفين من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني أثناء ذلك العام بغية تعميق معرفتهم بوكالات الأمم المتحدة ومهامها في جنيف.

وفي المؤتمر الثالث عشر للأونكتاد المعقود في عام 2012، وهو المؤتمر الذي يُعقد مرة كل أربع سنوات، أعادت الدول الأعضاء تأكيد وتوسيع نطاق ولاية الأونكتاد المتمثلة في مساعدة الشعب الفلسطيني. بيد أن التقرير يشير إلى أن عدم كفاية الموارد ما زال يحد من المساهمات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. ويحتاج الأونكتاد إلى موارد إضافية من أجل الحفاظ على الأعمال الجارية والبناء على الإنجازات السابقة وتنفيذ الولاية الموسّعة.

*** ** ***